ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 03(2022) ص937-948

الجباية الإيكولوجية كآلية لتفعيل التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة ولاية الأغواط للفترة (2015-2018)

Environmental Tax as a mechanism to activate sustainable local development: Case study of Laghouat during the period (2015-2018)

ط.د. ساري حورية *
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط، (الجزائر)
h.sari@lagh-univ.dz

د. بودربالة سارة حدة
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط، (الجزائر)
s.bouderbala@lagh-univ.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
25 ماي2021
تاريخ القبول:
12مارس2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجباية الإيكولوجية:
- ✓ تنمية محلية مستدامة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الجباية الإيكولوجية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض تطور الجباية الإيكولوجية في ولاية الأغواط وكذا الوقوف على أهم المشاريع التي تم تحقيقها بهدف حماية البيئة، بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي ودراسة حالة .

وقد خلصت الدراسة أنه بالرغم من أهمية تطبيق الجباية الإيكولوجية بولاية الأغواط والاستفادة من حصيلتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، إلا أنها تتميز بضعف مردوديتها نتيجة محدودية وعاءها.

Article info

Received
25 May2021
Accepted
12 March 2021

Keywords:
- ✓ *ecological tax*
- ✓ *sustainable local development*

Abstract :

The study aims to highlight the role of ecological tax in achieving sustainable local development by presenting the development of ecological collection in the state of Laghouat, as well as identifying the most important projects that have been achieved with the aim of protecting the environment, relying on the descriptive and analytical approaches and a case study.

The study concluded that despite the importance of applying ecological taxation in Laghouat and benefiting from its outcome in achieving sustainable local development, it is characterized by its poor cost-effectiveness due to its limited capacity.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من الدول، نظرا لأنه لا يمكن الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل، ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية المستدامة كأساس ومنطلق لها، غير أنها تبقى مهمة صعبة المنال دون توفر آليات تساهم في تحقيق أهدافها المرسومة، وتأتي في مقدمة هذه الآليات توفر موارد مالية تمول مختلف البرامج التنموية المحلية المسطرة، وتعظم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بشكل متزايد ومستمر عبر الزمن حتى يمكن ضمان وجود تنمية شاملة ومتكاملة ومستمرة.

فتحقيق التنمية المستدامة المحلية ينطلق من توليف الجهود المحلية - على المستوى الولائي والبلدي- لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من صناع القرار الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي والبيئي والتربوي ...الخ، من أجل توجيه الجهود لتجسيد مفهوم التنمية المحلية والمجتمعية المستدامة واقعيا، حيث يتمحور هدف هذه الجهود في ضمان الاستدامة واستمرارية مصدر التمويل، مع المحافظة على البيئة في ظل مشاركة وحراك اجتماعي ايجابي، ولا يتم ذلك إلا بإيجاد الآليات الفعالة لتحقيق هذه التنمية، وأحد أهم هذه الآليات هي الجباية الإيكولوجية التي لها دور مهم في تحقيق الاستدامة لهذه الجماعات .

- **إشكالية الدراسة:**

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية كالتالي:

ما مدى مساهمة الجباية الإيكولوجية في الجزائر والموجهة لفائدة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية الأغواط؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية الرئيسية ندرج جملة من الفرضيات كما يلي:

- تعتبر عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة مهمة للجماعات المحلية تضمن لها البقاء والاستمرار، لذا يجب عليها البحث في سبل تحقيقها؛
- تساهم الجباية الإيكولوجية الموجهة لفائدة الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية الأغواط رغم قلة مردوديتها

- **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم الجباية الإيكولوجية والتنمية المحلية المستدامة وأهم عناصرها؛
- معرفة أهم الضرائب الإيكولوجية المطبقة في التشريع الجبائي الجزائري؛
- ابراز الدور الذي تلعبه الجباية الإيكولوجية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وأهم التحديات التي قد تعيق تلك التنمية .

- **منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجانب النظري من خلال وصف التنمية المحلية المستدامة والجباية الإيكولوجية وتحليل هاته الأخيرة والتركيز على الجزء منها الموجه للجماعات المحلية، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اتباع منهج الاستقرائي وذلك من خلال التطرق لتطور الضرائب والرسوم الإيكولوجية المقتطعة محليا بولاية الأغواط، ومحاولة معرفة مدى مساهمة حصيلة هذه الأخيرة في التنمية بالولاية وبلدياتها.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 التنمية المحلية المستدامة:

من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة لما أصبح لها من تأثير في النمو الاقتصادي

1.1.2. التنمية المحلية:

أ. مفهوم التنمية المحلية: هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية، ويمكن أن تعرف في أبسط صيغة على أنها:" العملية التي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة. (عبد المطلب، 2001، صفحة 13)

وعرفت كذلك بأنها:" مجموعة من النشاطات والجهود الهادفة للإنتقال من وضع معيشي تقليدي للساكنة المحلية لوضع أحسن منه، بتوفير سبل العيش الكريم من ماء وكهرباء وغاز وطرقات ومدارس ومستوصفات وغيرها من ضروريات العيش الكريم" (عبد اللاوي و بوبكر، 2020، صفحة 94)

من التعريفين السابقين يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية تفاعلية بين الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم معين تهدف لتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ب. أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف نذكر منها: (المعاني، 2010، الصفحات 139-140)

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن سكان المجتمعات المحلية من الابداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشاريعها؛
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المدني؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة، وتحميل المواطنين مسؤولية المحافظة على المشاريع التي ساهموا في تخطيطها وانجازها؛
- دعم علاقات السكان بمجالسهم المحلية من خلال التعاون والمشاركة، مما يساعد على زرع الثقة في المجتمع المحلي ومحاربة اللامبالاة؛
- تعزيز روح الجماعة والعمل الجماعي، وربط جهود الشعب بجهود الحكومة، للنهوض بالبلاد في كل المجالات؛
- جذب الصناعات التقليدية المتنوعة ودعمها، لتوفير فرص العمل وإنعاش الاقتصاد المحلي؛
- أمثلية توزيع السكان على مختلف أقاليم الدولة والحد من الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية.

2.1.2.ماهية التنمية المستدامة:

أ. تعريف التنمية المستدامة: لقد تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة بسبب تعدد وتنوع أبعادها ولعل أهم هذه التعريفات، هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، لجنة برونتلاند، حيث عرفتها بأنها: "التنمية التي تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع إلى تحقيقها بشكل معقول" (العايب، 2011، صفحة 12)

كما عرفها البنك الدولي على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية، لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل" (بن علي و مهاوات، 2019، صفحة 87)

وعليه فمصطلح التنمية المستدامة يشير إلى التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير، وتلك التغييرات المؤسسة التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية (بوقزولة، 2020، الصفحات 341-342).

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن التنمية المستدامة هي عملية تفاعلية بين مختلف الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تهدف بالأساس إلى تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية.

ب. مبادئ التنمية المستدامة: تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي (شنافي و خوني، 2020، صفحة 70):

- تحديد الأولويات بعناية؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الاستفادة من كل دولار؛
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛
- استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا؛
- الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية؛
- اشتراك كل فئات المجتمع؛
- تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- التركيز على حماية البيئة أي ادخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.

3.1.2.ماهية التنمية المحلية المستدامة

أ. تعريف التنمية المحلية المستدامة: يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها" تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا للأولويات مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".

وهناك من يعرفها على أنها" استراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية". (سليماني و بايزيد ، 2015، صفحة 172)

فالتنمية المحلية المستدامة هي «العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة". (بن ناصر و سوداني، 2018، صفحة 6)

ب. أبعاد التنمية المحلية المستدامة: إن التنمية المحلية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد أساسية وهي: (زوين ، 2020، الصفحات 154-155)

ب1. البعد البيئي: ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.

ب2. البعد الاقتصادي: والذي يركز على رفاهية المجتمع المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء في الدرجة الأولى، وينبع هذا البعد من كون البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

ب3. البعد الاجتماعي: والذي يركز على حق الإنسان المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من مأوى، مطعم، ملبس، هواء وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته (عمل محترم، توفر وسائل الراحة والترفيه، الوقود،...) وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال اللاحقة.

وتجدر الإشارة على أن هذه الدراسة سوف تركز على البعد البيئي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال الجباية البيئية المحلية التي نص عليها التشريع الجبائي الجزائري لخدمة أغراض التنمية المستدامة.

2.2. الجباية الإيكولوجية في الجزائر

من خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على ماهية الجباية الإيكولوجية باعتبارها أداة اقتصادية هدفها الأول الحفاظ على البيئة بما يحقق التنمية المحلية المستدامة حيث يتم التعرف على الجباية الإيكولوجية أهدافها.

1.2.2. تعريف الجباية الإيكولوجية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وردت عدّة تعريفات للجباية الإيكولوجية يمكن عرض أهمها كالآتي:

تعرف الجباية الإيكولوجية بأنها " تلك الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدول بفرض التعويض عن الضر الذي يسبب فيه الملوث لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم و في نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف". (رزيق، 2007، صفحة 100)

كما عرفت بأنها:"مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب، رسوم، اتاوات، واجراءات ضريبية تحفيزية" (مسعودي، 2013، صفحة 109)

كما يمكن تعريفها على أنها " آلية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة" (مسدور، 2009، صفحة 348)

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن الجباية الإيكولوجية هي اقتطاع نقدي تقتطعه الدولة من الأفراد أو المؤسسات نظير إلحاقهم الضرر بالبيئة.

2.2.2. أهداف الجباية الإيكولوجية: تسعى الجباية الإيكولوجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، مما يجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد سواء، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي: (عبدلي، 2017، صفحة 248)

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية الايكولوجية من إجراءات عقابية، تفرض على كل مخالف لقواعد حماية البيئة، إما في شكل غرامات مالية أو عقوبات جنائية؛
- التحفيز أو التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة؛
- الحد من الأنشطة الخطرة والملوثة للبيئة بالنظر لما تسببه من تكاليف باهضة؛
- تلعب الضرائب دورا محفزا للمنتجين على الابتكار، فإخضاع الطاقة والمياه والمواد الخام وكذا المخلفات الصلبة، السائلة والغازية للتكليف الضريبي يدفع بالمكلفين بها إلى تطوير طرق الإنتاج والنقل واستخدام الطاقة والاستهلاك، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ الاحتياطات وتحسين الاستدامة والتنافسية العالمية؛
- المساهمة في رفع الإيرادات التي يمكن استخدامها في تحسين البيئة ومنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك، أوفي تخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة المرتفعة مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

3.2. الجباية الإيكولوجية في التشريع الجبائي الجزائري:

فيما يلي عرض لأهم الرسوم والضرائب ذات البعد البيئي المطبقة في الجزائر، حسب ما نص عليه التشريع الجزائري:

1.3.2.الرسوم والضرائب الموجهة كليا لفائدة الجماعات المحلية: وهي الضرائب والرسوم التي يوجه عائدها كله لفائدة الجماعات الإقليمية وتتمثل في رسم التطهير، وهو عبارة عن رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية بإسم المستأجر أو صاحب الانتفاع. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

ويحدد مبلغ الرسم وفق المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 كما يلي:

- ما بين 1500 دج و2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 4000 دج و14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- ما بين 10.000 دج و25.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ما بين 22.000 دج و132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه. (المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة)

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية.

يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و /أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة.) المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة)

2.3.2.الرسوم والضرائب الموجهة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية: وهي الضرائب والرسوم التي يوجه جزء من عائداتها فقط لفائدة الجماعات المحلية ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول1: الرسوم الإيكولوجية الموجهة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية وفق قانون المالية لسنة 2020

الرسم البيئي	الأساس القانوني والتنظيمي	الوعاء	كيفية التوزيع
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني	المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص بـ: 37.000دج/طن	42 % لفائدة ميزانية الدولة، 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص بـ: 30.000 دج/طن	46 % لفائدة ميزانية الدولة، 38%لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل 16%لفائدة البلديات
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020	رسم خاص بـ: 60.000 دج/طن	50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل 30% لفائدة ميزانية الدولة، 20% لفائدة البلديات.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	المادة 92 من قانون المالية لسنة 2020	معدل القاعدة السنوي، (أنظر المواد 4؛ 5؛ 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم	34 % لفائدة ميزانية الدولة، 34% لفائدة البلديات 16% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه.
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020		50% لفائدة ميزانية الدولة، 33% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل 17% لفائدة البلديات.

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2020

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.3 الجهات المكلفة بالجباية الإيكولوجية المحلية:

1.1.3. مديرية البيئة لولاية الأغواط:

أنشأت مديرية البيئة لولاية الأغواط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96 -60 مؤرخ في 27 يناير سنة 1996، المتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية حيث تعتبر مديرية البيئة لولاية الاغواط بأنها الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها .

2.1.3. آلية تحصيل الجباية الإيكولوجية: (مديرية الضرائب، 2019، صفحة 19) بتصرف:

يمثل التحصيل الضريبي، مجموعة العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والمؤسسات العمومية إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها، وبهدف ضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة اتخذ المشرع الضريبي جملة من الإجراءات قصد حث الأفراد وإجبارهم على تسديد ما عليهم من ديون ضريبية في مواعيدها المحددة.

فبعد قيام مديرية البيئة بتقدير الضريبة الواجبة على المكلف والتي ترسلها لقابضات الضرائب لتقوم بتحصيلها نظرا للسلطة التي تمتلكها، مرفقة بأمر بالتحصيل الذي يبقى لدى قابض الضرائب، وترسل إبلاغ للمكلف بكل المعلومات عن الضريبة ليقوم بالتسديد في أجل 30 يوم، ليتم بعدها تطبيق غرامة 10 % وبعد الشهر الثاني تضاف 3 % عن كل شهر تأخير لتصل أقصاها نسبة 25 %، وعند التسديد تقدم له قسيمة تثبت التسديد.

3.1.3. الأعوان المؤهلون لعملية تحصيل عائدات الجباية الإيكولوجية المحلية:

أ. قابض الضرائب: طبقا لنص المادة 406 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 يعد قابض الضرائب مسؤولا عن تحصيل الضرائب والرسوم التي تكفل بجداولها (سندات التحصيل) ويتعين عليه تقديم البرهان على تمام تحقيقها ضمن التشريع الجاري به العمل .

ب. أمين الخزينة البلدي: بناء على نص المادة 2 من القرار المؤرخ في 07 سبتمبر 2005 الذي يحدد تنظيم خزائن البلديات، توضع خزينة البلدية تحت وصايته ويساعده وكيل مفوض و6 اقسام فرعية ومن بينها القسم الفرعي للتحصيل الذي يكلف حسب نص المادة 07 من القرار أعلاه بما يأتي:

- التكفل بسندات التحصيل وأوامر الإيرادات المصدرة من طرف الآمر بالصرف المختص؛
- التكفل بالأوامر الصادرة فيما يخص الضرائب البيئية التي يقع تحصيلها على عاتق خزائن البلديات والمتمثلة في الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية.

2.3. دور الجباية الإيكولوجية في تحقيق تنمية محلية مستدامة لولاية الأغواط وبلدياتها:

1.2.3. الجباية الإيكولوجية بولاية الأغواط:

تجدر الإشارة إلى أن الضريبية الايكولوجية المحلية الموجهة لولاية الأغواط تنحصر في رسم واحد فقط، إلا أنه لا يتمتع بعائد مالي كبير، خاصة وأن وعاء هذا الرسم مرتبط مباشرة بكمية النفايات المنتجة، ويتمثل في الرسم على رفع النفايات المنزلية وما شابهها TEOM.

أ. تطور الجباية الإيكولوجية بولاية الأغواط:

يمكن توضيح ايرادات الجباية الإيكولوجية الخاصة بولاية الأغواط للفترة (2015-2018) في الجدول التالي:

الجدول 2: تطور حصيلة الجباية الإيكولوجية لولاية الأغواط للفترة (2015 - 2018) الوحدة دج

السنوات	حصيلة الجباية الإيكولوجية الموجهة لولاية الأغواط
2015	123 990,00
2016	288 354,00
2017	399 590,00
2018	485 814,50

المصدر: مديرية الضرائب لولاية الأغواط

من خلال معطيات الواردة في الجدول2 نلاحظ تطورا ملحوظا في ايرادات الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة ما بين (2015-2018) وبالرغم من ذلك تبقى إيرادات الجباية الإيكولوجية للفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 متواضعة ،إذ أنها غير كافية لتغطية أضرار البيئية ، وبالتالي غير قادرة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على تحقيق التنمية المحلية المستدامة .ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم 2 بالشكل البياني التالي:

الشكل 1: منحنى بياني يبين تطور حصيلة الجباية الإيكولوجية لولاية الأغواط الفترة(2015- 2018)

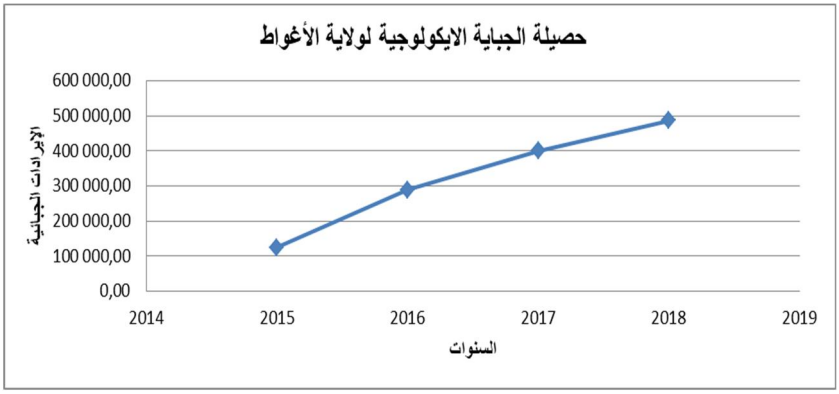

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2

يوضح المنحنى السابق تطور حصيلة الرسم على النفايات المنزلية وما شابهها الإجمالي لولاية الأغواط، حيث يلاحظ ارتفاع حصيلة ايرادات الجباية الإيكولوجية خلال الفترة من 2015 إلى 2017 وذلك نتيجة مجهودات التي بذلتها كل من مديريتي البيئة والضرائب من توعية ورقابة وتحصيل، حيث انتقل التحصيل من 123.990,00 دج الى 399.590,00 دج أي تحصيل تضاعف من سنة 2015 الى2017 إلى أكثر من 3 أضعاف، وبالمقارنة مع السنوات السابقة يلاحظ أن سنة 2018 عرفت ارتفاع ملحوظ في الحصيلة ويعود ذلك لرفع تسعيرة الرسم على رفع النفايات المنزلية وما شابهها في قانون المالية لسنة 2018، بالرغم من أن حصيلة الجباية الايكولوجية في ولاية اغواط للفترة من 2015 إلى 2018 متواضعة الا أنها ساهمت في حماية البيئة من التلوث من خلال استخدامها في مشاريع التنمية المحلية المستدامة .

ب. تطور الجباية الإيكولوجية ببلديات الأغواط

تحظى بلديات الأغواط بعدد من الضرائب الإيكولوجية، توفر لها موردا ماليا، خاصة في مواجهة متطلبات حماية البيئة من التلوث، وتجسيدا لسياسة الدولة المتمثلة في التنمية من الأسفل مع مجاراة الحراك العالمي في المحافظة على البيئة، سنحاول تتبع الحصيلة الجبائية الإيكولوجية للفترة الممتدة ما بين (2015-2018) لبعض بلديات الأغواط.

الجدول رقم 3: تطور حصيلة الجباية الإيكولوجية لبعض بلديات الأغواط للفترة (2015-2018) الوحدة دج

البلدية	2015	2016	2017	2018
بلدية الخنق	1000,00	1000,00	1000,00	00
بلدية قصر الحيران	6340,00	7 550,00	3000,00	15250,00
سيدي مخلوف	1500,00	00	33 761,00	16500,00
حاسي الرمل	00	00	00	00
عين ماضي	00	00	00	00
قلتة سيدي سعد	7000,00	62555,00	26000,00	65384,00

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بريدة	19000,00	9500,00	1500,00	101628,00
أفلو	20150,00	165 749,00	315 329,00	286052,00
واد مرة	69000,00	42000,00	19000,00	1000,00
الأغواط	00	00	00	00
المجموع	123 990,00	288 354,00	399 590,00	485 814,00

المصدر: تم اعداده بناء على المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية الأغواط

ويلاحظ من الجدول، أن الايرادات الجبائية الإيكولوجية الخاصة ببعض بلديات الأغواط في تزايد مستمر خلال الفترة من 2015 الى 2018 وهذا ما قد يساهم في تطوير التنمية المحلية المستدامة من خلال الزيادة في الانفاق على مشاريع التنمية المحلية.

يمكن أن نشير هنا حسب معطيات الجدول أعلاه أن بلدية أفلو تستحوذ على النسبة الأعلى من عوائد الرسم على رفع النفايات المنزلية وما شابهها مقارنة بباقي البلديات الأخرى، حيث فاقت ال 50% مجموع ما تتحصل عليه كل بلديات الولاية من اقتطاعات جبائية خلال سنوات المطلع عليها سابقا. تليها بلدية قلتة سيدي ساعد بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 40234دج، ثم بلدية بريدة بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 32907دج، وبلدية عين مرة بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 32750دج، ثم بلدية سيدي مخلوف بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 12940دج، وبلدية قصر الحيران بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 8035دج، ثم بلدية الخنق بمتوسط تحصيل خلال 4 سنوات قدره 750دج، في حين نلاحظ انعدام التحصيل في كل من بلدية الأغواط وحاسي الرمل وبلدية عين ماضي. وذلك راجع لعدم جدية التحصيل لدى أمناء خزائن هاته البلديات، لذا نقترح التنسيق الدائم والمستمر حول التحصيل رسم التطهير وتقديم جميع المعلومات حول الخاضعين للضريبة وتقديم المساعدة المادية والبشرية لأمناء الخزائن للتمكن من تحصيل هذا الرسم.

2.3.1.استخدام حصيلة الجباية الإيكولوجية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في بعض بلديات الأغواط

فيما يخص مشاريع التنمية المحلية المستدامة الموجهة لبعض بلديات ولاية الأغواط لتسيير النفايات المنزلية، فإن ولاية الأغواط استفادت في هذا الصدد من برامج لمعالجة النفايات المنزلية وما شابهها، ويمكن عرض أهم هذه المشاريع والمبالغ المرصودة لها من خلال المعطيات المقدمة من طرف مديرية البيئة لولاية الأغواط، حيث يقدر مبلغ البرنامج الكلي بـ 1 384 500 000.00 دج (مديرية البيئة، 2020):

أ. **مراكز الردم التقني:** ويبلغ عدد مراكز الردم التقني بمركزين (02)، وكلاهما في طور الاستغلال موزعين كما يلي:

1أ. مركز ردم التقني للنفايات ما بين البلديات بن ناصر بن شهرة: وقد دخل هذا المركز في الاستغلال منذ تاريخ 2011/02/28، وقد استفادت عملية إنجاز هذا المركز من مبلغ 410.000.000.00 دينار جزائري. تبلغ القدرة الاستيعابية الكلية للنفايات702720م^3. أما عدد خنادق الردم به هو ثلاثة(03) خنادق، وتقدر مدة استغلاله بـ 15 سنة، ويُعنى بالبلديات التالية: الأغواط، الخنق، بن الناصر بن شهرة، العسافية وقصر الحيران.

ويبلغ عدد السكان المشتركين بالردم في مركز الردم التقني للنفايات ما بين البلديات بن ناصر بن شهرة بهذه البلديات 257782 ساكن، وتقدر كمية النفايات الموجهة للردم: 180 طن/يوم

2أ. مركز الردم التقني للنفايات ما بين البلديات آفلو: وهو في طور الاستغلال منذ 2014/10/30، واستفادت عملية إنجاز هذا المركز من مبلغ 300.000.000.00 دينار جزائري، وتقدر قدرته الكلية الاستيعابية للنفايات بـ 451266م^3. يقدر عدد خنادق الردم به (02) خندقين، وعن مدة استغلال المركز تقدر بـ 15 سنة. أما عن البلديات المعنية فهي آفلو، قلتة سيدي ساعد، سبقاق، وسيدي بوزيد، حيث يقدر عدد السكان المشتركين بالردم في مركز الردم التقني للنفايات ما بين البلديات آفلو بهذه البلديات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

395178 ساكن وتقدر كمية النفايات الموجهة للردم: 125 طن/يوم.

ب. المفارغ العمومية المراقبة: ويقدر عدد المفارغ العمومية المراقبة بثلاثة(03) مفارغ، موزعة كما يلي:

ب1. المفرغة العمومية المراقبة ما بين البلديات عين ماضي: وهي في طور الاستغلال منذ 2015/03/16، واستفادت عملية انجاز هذه المفرغة من مبلغ 150.000.000.00 دينار جزائري. وتقدر قدرتها الكلية الاستيعابية للنفايات بـ 93483م^3. أما عدد خنادق يقدر بخندقين (02) ومدة استغلال المركز هي 20 سنة. وبالنسبة للبلديات المعنية بها هي عين ماضي، الحويطة، وتاجموت. ويبلغ عدد السكان المشتركين بالردم بـ 54659 ساكن وتقدر كمية النفايات الموجهة للردم: 35 طن/يوم.

ب2. المفرغة العمومية المراقبة سيدي مخلوف: وهو في طور الاستغلال منذ 2015/12/01، واستفادت عملية انجاز هذه المفرغة من مبلغ 120.000.000.00 دج، قدرت القدرة الكلية الاستيعابية للنفايات بها:93654م^3. أما عدد خنادق الردم به (02) خندقين، ومدة استغلاله 20سنة، أما البلديات المعنية هي بلدية سيدي مخلوف فقط، وعدد السكان المشتركين بالردم هو17072ساكن وتقدر كمية النفايات الموجهة للردم: 10طن/يوم.

ب3. المفرغة العمومية المراقبة ببلدية بليل: وهو في طور الاستغلال منذ 2015/06/05، واستفادت عملية انجاز هذه المفرغة من مبلغ 194.500.000.00 دينار جزائري، حيث قدرت قدرتها الكلية الاستيعابية للنفايات بـ 355110م^3، وعدد خنادق الردم به (02) خندقين، مدة استغلال المركز20 سنة، أما عن البلديات المعنية فهي حاسي الرمل. عدد السكان المشتركين بالردم هو31284ساكن وتقدر كمية النفايات الموجهة للردم: 35 طن/يوم.

إن المشاريع المستلمة وفي طور الاستغلال تغطي 10بلديات بعدد سكان يقارب 389226 نسمة أي بنسبة 66.90 %وبقدرة استيعابية للنفايات تقدر بـ 1097087م^3.

ج. مركز النفايات الهامدة ببلدية بن ناصر بن شهرة: في طور الاستغلال، قدرته الاستيعابية الكلية هي 162800م^3. وبه عدد خنادق الردم (02) خندقين، مدة استغلاله 15سنة. والبلديات المعنية به هي الأغواط، بن ناصر بن شهرة، والخنق.

د. المحارق: ويقدر عدد المحارق بواحدة (01) تم الإعلان عن المناقصة الوطنية والدولية، إلا ان العملية تم تجميدها.

هـ. برامج إزالة وإعادة الاعتبار للمفارغ الفوضوية: وتتمثل في:

هـ1. المفرغة الفوضوية بطريق الخنق: بدأت باستقبال النفايات المنزلية لمدينة الأغواط منذ سنة 1984م حتى تم غلقها سنة 2011 بعد فتح مركز الطمر التقني ما بين البلديات بين الناصر بن شهرة. واستفادت عملية إزالة هذه المفرغة من مبلغ: 100.000.000.00دج بحيث:

كمية النفايات التي تم جمعها:200000م^3.

المساحة المسترجعة من الأراضي: 25 هكتار.

الأشغال المنجزة: درج بمساحة 2.4 هكتار، وسور خارجي بطول 910م. وحفر بئر مائي، غرس وخلق المساحات الخضراء.

هـ2. المفرغة الفوضوية بآفلو: تم الانتهاء من دراسة المشروع حيث قدرت التكلفة التقديرية لمشروع بـ 130.000.000.00 دج.

كمية النفايات لإزالتها:48148م^3.

المساحة للاسترجاع: 25 هكتار.

تم الانتهاء من دراسة وإحصاء المفارغ الفوضوية عبر تراب بلدية آفلو بكل من منطقة شعبة الفرس شمال مدينة آفلو وسيدي بوخروف جنوب المدينة. كما تم تحويل نسخة من الدراسة إلى مصالح الوزارة لإعداد دفتر الشروط من أجل إزالة هذين الموقعين وإعادة الاعتبار لهما، إلا أن المشروع مجمد حاليا.

هذا وقد استفادت ولاية الأغواط من مبلغ 250 000 000.00دج لإزالة كل من المفارغ الفوضوية لبلديات كل من آفلو، حاسي الرمل وسيدي مخلوف ممولة من طرف الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ومما سبق نستنتج أن الجباية البيئية تساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة لولاية الأغواط من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة ذات البعد البيئي على مستوى الولاية.

3.3. الصعوبات التي تواجه عائدات الجباية الإيكولوجية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه عائدات الجباية الإيكولوجية المحلية المستدامة في: (مديرية الضرائب، 2019، صفحة 20):

- تتكون لجباية الإيكولوجية من مجموعة من الضرائب والرسوم ذات المردودية الضعيفة بسبب محدودية وعائها الضريبي وقلة عدد المكلفين بها؛
- تأسيس الضرائب يعود للسلطة التشريعية بما فيها الضرائب المحلية مما لا يترك أي معنى للامركزية الجبائية؛
- ضعف مداخيل الضريبة الإيكولوجية وعدم مواكبتها للنمو الطبيعي للتلوث المتزايد نتيجة الغش والتهرب الضريبي؛
- ارتفاع تكاليف إدارة الضريبة الايكولوجية المحلية مقارنة إلى ريعها؛
- عدم وجود نظام قائم بحد ذاته ينظم الجباية الإيكولوجية المحلية، في ظل قيام الدولة بتحديد كل أنواع الضرائب والرسوم بموجب قوانين بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض بعض الرسوم بموجب مداولات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة الوصية؛
- نقص الوعي لدى المكلفين بهذه الضرائب؛
- عدم التنسيق بين المصالح الادارية بالولاية (الضرائب، مديرية البيئة، البلدية، خزينة ما بين البلديات) لمتابعة المتهربين.

4. خاتمة:

تعد الجباية الإيكولوجية أحد أهم الآليات الاقتصادية لحماية البيئة من جهة، وتحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة لضمان استمرار الموارد للأجيال المقبلة من جهة أخرى، فهي تدعم فرص مشاركة المكلفين في حماية البيئة من التلوث، من خلال تحميل المكلفين الملوثين مسؤولية التلوث. فمن خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية لهذا الموضوع، يمكن أن تقديم مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تعتبر الجباية الإيكولوجية من أهم موارد ميزانية الجماعات المحلية التي تساهم في حماية البيئة من التلوث بما يحقق تنمية محلية مستدامة؛
- تستفيد ولاية الأغواط من مجموعة من الضرائب والرسوم الإيكولوجية منها ما تتشارك فيه مع جهات أخرى ومنها ما هو مخصص لها كليا كالرسم على رفع النفايات المنزلية وما شابهها؛
- تعاني ولاية الأغواط من استفحال ظاهرة التلوث البيئي، مما يجعل الجهات المحلية تبحث عن الحلول الكفيلة للحد منه؛
- ضعف مردودية حصيلة الضرائب الإيكولوجية في ولاية الأغواط بسبب محدودية وعائها الضريبي وقلة عدد المكلفين بها؛
- نقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وكذلك نقص ثقافة الحفاظ على البيئة بكل أنواعها؛
- ضعف الكفاءة والتحكم في التسيير وغياب التنسيق بين مصالح الضرائب والهيئات الأخرى المعنية بالتحصيل من الأسباب الأساسية لانخفاض حصيلة الجباية الإيكولوجية في ولاية الأغواط؛
- نقص الوسائل المادية والبشرية لأمناء الخزينة وأعوان الضرائب لتحصيل الضرائب والرسوم الإيكولوجية.

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تكون مناسبة لتفعيل مردودية الجباية الإيكولوجية بما يخدم تحقيق تنمية محلية مستدامة وتتمثل في:

- ضرورة الاستفادة من الحصيلة الناتجة عن الضرائب الإيكولوجية في ولاية الأغواط وتسخيرها في مكافحة التلوث والحد منه؛
- تدريب وتأهيل موظفين الضرائب وأمناء خزائن من خلال تكوين متخصص في الضرائب الإيكولوجية والذي يعمل على رفع من مستوى تحصيل تلك الضرائب؛
- رفع حصة البلديات من نواتج تحصيل الجباية الإيكولوجية وتوجيهها إلى المشاريع التنموية البيئية؛
- ضرورة توسيع وتطوير الضرائب الإيكولوجية المحلية، وجعلها أكثر فعالية على الصعيد البيئي المحلي؛
- ضرورة تنسيق مصالح أمناء خزائن البلديات ومصالح الضرائب من أجل الرفع من مستوى التحصيل؛
- على إدارة الضرائب تخصيص مكتب على مستوى كل مفتشية وقباضة يهتم بتحديد وتحصيل ومتابعة الضرائب البيئية ثم تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك، وتحمل مسؤولية التحصيل البيئي المحلي ووضع أنظمة الرقابة المحلية؛
- تعزيز الرسوم الإيكولوجية، لأن الرسوم الإيكولوجية يجب أن تعتبر كوسيلة تمكن من التوفيق بين التنمية المحلية المستدامة واحترام البيئة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع

1.5. المؤلفات :

- أيمن عودة المعاني. (2010). الادارة المحلية (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الوائل للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: الدار الجامعية.

2.5. الأطروحات:

- أمال بن ناصر، و أحلام سوداني. (2018). دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية:دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر. تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات. قالمة: جامعة 8ماي 1945.
- عبد الرحمن العايب. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائرفي ظل تحديات التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

3.5. المقالات:

- أيوب أقوجيل ، و جمال يرقي. (2020). الجباية المحلية ومساهمتها في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(2)، الصفحات 1321 - 1344.
- كمال رزيق. (2007). دور الدولة في حماية البيئة. مجلة الباحث(5)، الصفحات 73 - 85.
- كريمة بوقزولة. (2020). العولمة والتنمية المستدامة. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية(10)، الصفحات 336 - 356.
- محمد مسعودي. (2013). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(18)، الصفحات 107 - 124.
- محمد سليماني، و علي بايزيد . (2015). أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية(03)، الصفحات 161 - 185.
- مليكة بن علي ، و لعبيدي مهاوات. (2019). واقع اصلاح منظومة الجمعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية والمستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 2(1)، الصفحات 85 - 99.
- نوال شنافي ، و رابح خوني. (2020). التنمية المستدامة :فلسفتها وأدوات قياسها. مجلة المنهل الاقتصادي، 3(1)، الصفحات 67-78.
- نزار عبدلي. (2017). فعالية الجباية البيئية في مجال تسيير النفايات في الجزائر. ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، الصفحات 245-261.
- عبد السلام عبد اللاوي، و أمال بوبكر. (2020). دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثرة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، 06(01)، الصفحات 91 - 102.
- فارس مسدور. (2009). أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية. مجلة الباحث، الصفحات 345-351.
- صادق زوين . (2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 9(1)، الصفحات 146- 164.

4.5. التقارير:

- لولاية الأغواط مديرية البيئة. (2020).
- لولاية الأغواط مديرية الضرائب. (2019). تحصيل عائدات الجباية المحلية لسنة 2019. الأغواط.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)